82 سلسلة محاضرات الإمارات

أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية

الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء [illegible]الارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

إهداء 2005

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 82 ـ

أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية

الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 4 أيلول/ سبتمبر 2001

الطبعة الأولى 2004

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-564-3

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +

فاكس: 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

يبدو موضوع أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية موضوعاً مباشراً في طرحه بصورة ربما تكون مخادعة، غير أنه يظل أحد الموضوعات البحثية المهمة؛ نتيجة عدم توصل الأدبيات السابقة إلى استنتاجات مرضية فيه.

وتذهب المدرسة الواقعية الجديدة إلى أن عالم السياسة الدولية لا يتغير، وأن بنية السياسة الدولية كانت بلا تحديات وستظل كذلك. ويرى أصحاب هذا الفكر أن العالم مادام مؤلفاً من دول ذات سيادة تدعي السلطان القضائي والولاية على أراضيها، فلا يمكن الأحوال الأساسية للعلاقات الدولية إلا أن تبقى ثابتة؛ ما لم تأت سلطة عالمية جديدة وتفرض عقوبات على السلوك المنحرف وتحل محل هياكل القوة القائمة.

وعلى عكس ذلك، تقدم المفكرون الليبراليون برأي لا يقل في بساطته عن الرأي السابق، مفاده أن العلاقات الدولية قد تغيرت بشدة في واقع الأمر. ويتضمن هذا الرأي أمرين اثنين، يؤكد الأول منهما أنه مع الانتقال من وضع السلطة التقليدية إلى أشكال من الحكم تتسم بقدر أكبر من المؤسساتية والليبرالية - إن لم تكن ديمقراطية - أخذت لعبة السلطة التقليدية (الكلاسيكية) بمحصلتها الصفرية في الدول ذات السيادة تفسح الطريق أمام لعبة "محصلتها غير صفرية" للمواطنين. أما الثاني فيذهب إلى أن العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول شكَّلا تحدياً لاستقلالية الدول ذات السيادة؛ مما ضيَّق نطاق الاستفادة من فرص المساعدة الذاتية وأساليبها.

يفرط كلا الرأيين في تبسيط حالة التغير التاريخي الذي شهده العالم، وكذلك حالة اللاتغيير. وفيما يتعلق بالحالة الأولى، لم تظهر سلطات عالمية، ولكن هل كان للولايات المتحدة الأمريكية ند مكافئ لها في أوربا في القرن الثامن عشر؟ وفيما يتعلق بحالة اللاتغيير نقول: نعم لقد تغيرت أشكال السياسة والحكم، ولكن هل اختلف سلوك الحكام الديمقراطيين عن سلوك أسلافهم المستبدين؟ صحيح أن العولمة الحقيقية شكلت تحدياً للحدود القومية، ولكن هل أدى ذلك إلى تقليص الصراعات بين الدول؟

ولكي يستطاع الخوض في هذه القضايا المعقدة يمكن - على سبيل الاسترشاد - ذكر بعض الآراء الأساسية؛ إذ لا تتضمن العلاقات الدولية حالة من الفوضى السياسية أو انعدام النظام، بل تمثل ساحة تحتمل تنوع النظم بها. وأي نظام لا ينهض على عنصر الإجبار فحسب هو في حقيقة الأمر نظام قابل للبقاء وللتحقق (وهذا شرط مستحيل في تصور الواقعيين الجدد). وتعضد هذا الرأي أمثلة تاريخية وأخرى معاصرة.

ومع ذلك فإن وضع مثل هذا "النظام" على طريق التطور التدريجي من الفوضى السياسية إلى صدارة حكم العالم سيكون تمثيلاً خاطئاً. ويبدو أن هناك أدلة قليلة تؤيد فكرة وجود طريق يفضي إلى التكامل السياسي، كما تتباين أنماط النظام والفوضى بصورة كبيرة من منطقة إلى أخرى.

وهكذا يمكن أن يتحدث المرء عن حالات من النظم وحالات من الفوضى، وبدلاً من تقليص المجال إلى مجرد فوضى أو طريق باتجاه التطور التدريجي يستطيع المرء، بل يجب عليه، الحديث عن التغيرات التي

تعتري العلاقات الدولية، أي التغيرات بالانتقال من الأشكال المختلفة من حالات النظام وحالات الفوضى والتناوب عليها. كما يمكن الدفع بأن الفترات التي أعقبت الحروب الكبرى هي اللحظات الحاسمة للتغيير في العلاقات الدولية كما لوحظ ذلك في النظم الجديدة، مثل: وستفاليا وفيينا وفرساي، التي انبثقت في أعقاب الحروب الكبرى.

وأخيراً يمكن أن يضاف إلى هذه المعادلة عامل آخر هو التركيز على دخول أطراف فاعلة وقوى غير غربية في حسابات سياسات القوى التقليدية (الكلاسيكية). فانضمام هذه الأقطار غير الغربية إلى المجتمع الدولي سوف يحدث تغيرات في البنية الأساسية للعلاقات الدولية؛ وقد يكون هذا هو التحدي الأكبر الذي ستواجهه النظم الدولية في المستقبل.

نظم في إطار الفوضى

سواء كان هناك تغير فعلي ما أو تغير محتمل مستقبلاً في العلاقات الدولية فذلك موضوع كان مطروحاً أصلاً للنقاش كما سبق أن ذكر؛ وأي رأي ينكر وجود أشكال للنظام يعني ضمناً إنكاره لإمكانية وقوع أي تغير.

ولو أننا اتبعنا المقولات الجامدة التي يقول بها أصحاب المدرسة الواقعية، لوجدنا أن غياب أي سلطة محورية في العالم يجعل أي محاولة لتشكيل نظام دولي قائم على أساس الوفاق، أمراً لا طائل تحته. وفي العالم الذي يؤمن به الواقعيون، والذي يقوم على أساس توازن القوى، فإن الردع والخوف فقط هما اللذان يستطيعان فرض حالة أشبه بالسلام، وربما تكون هناك صراعات، برغم أن الصراعات أمر طبيعي، وقد تختفي

الحروب، لكنَّ اختفاءها سيكون نتيجة للردع العسكري ونتاجاً لموقف عابر.

وفي مقولة أقل تطرفاً يصور كينيث والتس (Kenneth Waltz) في كتابه: **نظرية السياسة الدولية** *Theory of International Politics* الفوضى على أنها مأزق النظام الدولي، أي أنها حالة لا تستطيع أي دولة الفكاك منها مادام الطرف الفاعل متورطاً في هذه الفوضى (Waltz, 1979). إن البقاء هو الهدف الأوحد للدول ذات السيادة. وبرغم حرص كل الدول على هذا الهدف فإن أية معاهدات أو اتفاقات بين الدول محكوم عليها بأنها محدودة في طبيعتها وقصيرة في عمرها.

وهذا رأي قوي يضع كل التنوعات التاريخية والإقليمية في صراع مستمر من أجل الحصول على السلطان والقوة. إن حديث والتس عن "نظرية" بصيغة المفرد في كتابه مثال جيد على اقتناعه بإمكانية وجود حالة لا تتغير من الفوضى، يمكن وصفها بأنها مطبقة. ولكن ربما يجدر بنا، قبل وضع النظام الدولي في سلة مهملات بهذه الطريقة القاطعة، أن نبحث ما يلي:

أولاً، إن غياب السلطة المركزية والفوضى لا يعني أن الدول لن تتوصل أبداً إلى اتفاق، كما أن ذلك لا يعني أن النمط الوحيد للتفاعل بين الدول هو الصراع المستديم. فالدول غالباً ما تبرم فيما بينها صفقات واتفاقات تنهض بمصالحها الدنيوية، ويمكنها قبول الأعراف دون فرضها. وربما تكون الحكومات والدول قد توصلت إلى اتفاق مبني على المصالح المتبادلة لا يعرض للخطر بقاء أي دولة، وهي بالفعل قد أنجزت ذلك. ويعتبر

مؤتمر فيينا بعد الحروب النابليونية مثالاً كبيراً على قيام الدول بقطع أشواط طويلة، والاتفاق على مبادئ السلوك المقبول (Schroeder, 1994). وتختلف الاتفاقات والقوانين في الساحة الدولية عما هي عليه في المجتمع المحلي من حيث افتقارها إلى سلطة تضعها موضع التنفيذ، وتقوم بفرض العقوبات على من لا يمتثل لها؛ غير أن الافتقار إلى السلطة المركزية لا يعني غياب الاتفاقات أو انعدامها، كما يشير هيدلي بول (Hedley Bull) بوضوح، وربما تشكل العلاقات الدولية مجتمعاً حتى في حالة الفوضى أو انعدام الفوضى أو النظام (Bull, 1977).

ثانياً، كانت هناك - حتى في بواكير عصور الفوضى الدولية - دائماً رؤى بشأن تشكيل نظام دولي أكثر تكاملاً. لقد تغيرت الأصول الأخلاقية لمثل هذه المفاهيم والأفكار بمرور الوقت، أما التراث المسيحي الداعي إلى نظام عالمي عادل فقد استبدلت به المفاهيم العلمانية والدنيوية من قبيل الليبرالية أو الاشتراكية. ولم يقتصر مؤيدو مثل هذه المفاهيم المثالية (الطوباوية) على المفكرين أو النشطاء، بل إن أكثر الناس تحفظاً بين ممارسي السياسة كانوا يشتركون في بعض الأحيان في تقبلهم لمفاهيم أخلاقية استهدفت إنشاء نظام متكامل في العالم. وكان وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس المعروف بتبنيه لاستراتيجية الرد (النووي) الشامل، من أشد المؤمنين بمبدأ الدولية الولسونية*. وكان الرئيسان الفرنسيان فاليري جيسكار دستان وفرانسوا ميتران، على الرغم من اختلاف سياساتهما، تابعين فخورين لجان مونيه (Jean Monnet) ورأيه في التكامل الأوربي.

* يقصد بمبدأ الدولية الولسونية المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون توماس وودرو ولسون (Thomas Woodrow Wilson) في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918). حاز جائزة نوبل للسلام عام 1919. (المحرر)

يزعم الواقعيون أن السلطة المركزية فقط بما تملكه من وسائل قسرية لفرض قرارها بالقوة، تستطيع إنشاء النظام. فإذا كان الأمر كذلك فإن الافتقار إلى هذه السلطة في العالم يستبعد أي احتمال لقيام أي نظام في الساحة الدولية. ولكن كان من الضروري أن يتضح بجلاء في بداية المناقشة السابقة أن الافتقار إلى السلطة المركزية لا يجعل بالضرورة مسألة البقاء هي الهدف الوطني الوحيد. إن حالة الفوضى أو انعدام النظام يتركان – على الأقل – متسعاً للاتفاقات المبنية على المصالح الدنيوية. ومن أجل الغايات الإصلاحية القصوى، فلربما تتقبل الدول تقاسم الأفكار أو المفاهيم الشائعة التي قد تكون لها آثار ملزمة على الأفعال الفردية المعزولة التي يقصد بها التوسع في المصالح الذاتية؛ وهكذا فإن النظام ليس مستحيلاً، حتى في غياب السلطة المركزية.

إذا كان من الجائز وجود نظام في العلاقات الدولية فإن من الممكن أيضاً حدوث تغيير، ولكن في أي اتجاه؟ وهل هناك نظم آخذة في الظهور، أو أنها تنزوي وتتضاءل؟ إن التراث الليبرالي للنظرية الدولية يقدم لنا بعض الآراء في هذا الخصوص.

هل تتطور النظم بشكل تدريجي؟

إذا كان الواقعيون يتشككون في وجود أي نظام في العالم فإن الليبراليين يؤمنون بحدوث تطور بطيء يؤدي في النهاية إلى قيام نظام عالمي عادل. وهناك قائمة طويلة من الأفكار الليبرالية حول الشؤون الدولية من ويليام بن (William Penn) وعمانوئيل كانط (Immanuel Kant) إلى وودرو ولسون (Woodrow Wilson) أو جان مونيه (Jean Monnet)، اتفق أصحابها

جميعاً على أن العالم الذي تقسمه الحدود الوطنية سيصبح في المستقبل أثراً من الماضي.

الحقيقة أن المفهوم الأوربي للتقدم ظل مرتبطا دائماً بانهيار الحدود القومية. وقد تصور الروائي الفرنسي جول فرن (Jules Verne) مؤسس روايات الخيال العلمي أن عام 1963، أي بعد مائة عام من عصره الذي عاش فيه، سيكون هو العام الذي تختفي فيه الحدود القومية. كما أن إتش جي ويلز (H. G. Wells)، وهو أيضاً من أقطاب الخيال العلمي، تنبأ بحدوث التطور نفسه بعد خمسين عاماً من عام 1900.

تحدد النظريات الليبرالية قوتين محركتين للمضي في هذه الطريق إلى الأمام. الأولى تتمثل في التقدم في مجال السياسة، الذي يظهر بوضوح كبير في التطور التدريجي للحكومات ولنظم الحكم. لم يفكر الإغريق في أثناء تصنيفهم لأشكال الحكم أن هناك نظام حكم أكثر تقدماً أو عصرية من نظام حكم آخر. أما الفكر السياسي الليبرالي فيعتقد على العكس أن أشكال القوة السياسية والحكم، ومعها الطبيعة البشرية، تتطور إلى مرحلة عليا أيضاً (Skinner, 1978). وهكذا تعتبر الملكية الدستورية وفقاً لهذا الفكر أكثر تطوراً من الملكية المطلقة، والحكومة المدنية أكثر عصرية من النظام العسكري، وهكذا.

كان أساس ذلك فكرة ترى أن الحكومة الأكثر تطوراً تقل دوافعها لخوض حرب. أما الحكومة العصرية فتتحمل قدراً أكبر من المسؤولية أمام شعبها، وإذا كان باستطاعة الشعب أن يتخذ قرارات واختيارات عقلانية من شأنها تحديد مصيره، فلماذا يخوض الحرب؟ إن التفكير المنطقي،

والمعروف على نطاق واسع في تصور كانط للسلام الأبدي، يتكرر في الواقع في شتى الأفكار السياسية الدنيوية. كان ولسون يعتقد أن الحرب العالمية الأولى في ظل العقلانية المستنيرة لمواطني العالم الجديد، ستضع نهاية لكل الحروب. وكان اعتقاد لينين أن الحروب ستختفي كذلك مع زوال الدولة بعد انتصار الثورة الاشتراكية.

وليس هناك أسهل من الضحك من سذاجة هذا التفكير المبني على التمني، غير أن موروثات هذا الفكر لاتزال تحيا معنا بشكل كبير جداً حتى هذه اللحظة. وأوضح مثال على ذلك نظرية السلام الديمقراطي التي تدفع بأن الديمقراطيات لم تتقاتل حتى الآن، ومن المرجح أن تظل على هذه الحال (Doyle, 1983; Russett, 1993). وهنا نرى مرة أخرى رأياً يربط تقدم الكيانات السياسية بما يتم إحرازه من سلام.

ثمة رأي ليبرالي آخر يركز على توسيع السوق. فلقد ذهب آدم سميث، ومنظرو مانشستر الليبراليون، وأصحاب النظريات الليبرالية الخاصة بالاقتصاد السياسي عموماً إلى أن حرية التجارة، والسوق الحرة تؤديان إلى جني أرباح أكبر من تلك التي تحققها سياسة التجارة المعتمدة على قوة الدولة وجيشها. ووفقا لهذه النظريات فإن الحرب لا تفيد، كما أن التكلفة الاقتصادية أو البشرية التي تفرضها الحروب لا تتناسب مع المكاسب التي يمكن تحقيقها دون اللجوء إلى مثل هذه "المغامرات".

إن دعاة الليبرالية الاقتصادية - والعديد منهم رجال أعمال يضمرون نزوعاً قوياً للتشكيك بالساسة - لا يعلقون إلا أملاً ضئيلاً على إحراز تقدم في الميدان السياسي. ولكنهم، مع ذلك، يفترضون أن التطور الاقتصادي

وبناء سوق أكثر تكاملاً سيجعلان من الحروب والحدود القومية أثرين من آثار الماضي وأشياء من طراز عتيق . والمسألة بسيطة وما هي إلا شيء يتعلق بحساب التكلفة والتوازنات .

يفترض أن يثير هذا الخط التحليلي الانطباع بأنه عصري جداً، حيث يتماثل بناؤه الأساسي بصورة تكاد تكون تامة وبناء نظريات الاعتماد المتبادل . وفي عام 1910 أكد أحد المراقبين البريطانيين أن بريق التجارة سيجعل شن الحروب أمراً عتيقاً في أوربا ، وفي عام 2000 ذهب أحد المحللين الأمريكيين إلى أن الحرب أصبحت باهظة التكاليف بالنسبة إلى الصين التي اندمجت بشكل كامل في نظام الاعتماد المتبادل للتجارة العالمية .

يصور كل من الرأيين الليبراليين السالفين، الذي يدور أحدهما حول التقدم السياسي والآخر حول التنمية الاقتصادية ، حالة التطور التي شهدها المجتمع الدولي ، أي حالة انتقال من فوضى السلطويين والمستبدين ذوي الحكم المطلق إلى نظام أكثر عقلانية أساسه المواطن الذي له مصالح ذاتية تتصف بالتعقل والاستنارة . وهذه القضية هي التي يمكن المرء أن يختلف حولها مع الليبراليين . وهناك أدلة قليلة على وجود تغير خطي متزايد وتدريجي التطور في العلاقات الدولية (Fujiwara, 1998) .

تأمل – مثلاً – حالة نظم الحكم الجمهورية التي حلت محل الملكيات في أوربا ، فلن تجد إلا القليل منها من دعاة السلام . فالثورة الفرنسية أضرمت أول حرب أوربية شاملة بعد حرب الثلاثين عاماً . وواصل اليونانيون ، عقب احتفالهم بحرب الاستقلال ، صراعهم العسكري في البلقان . لقد كانت الجيوش الجمهورية أكثر اقتتالاً في سعيها من أجل

حماية أراضيها وأوطانها. ومعنى هذا أن تغير نظام الحكم بدلاً من أن يؤدي إلى قيام نظام دولي أكثر استقراراً أدى في أغلب الأحيان إلى حالة من الفوضى وانعدام النظام. لقد كانت محاولة المحافظين إحياء أوربا القديمة - في الحقيقة - هي بالضبط التي شكلت جوهر اتفاق أوربا (Concert of Europe)، وكان ذلك أول مفهوم للنظام الدولي في أوربا.

ولو لم تكن الصيرورة السياسية تتطور بالتدريج، فما حال الصيرورة في الاقتصاد؟ وقد يبدو أن التوسع المطرد في السوق العالمية سيكون له أثر متزايد في النظام الدولي. ثم ألا يكون من الواضح في ظل هذه السوق العالمية المتكاملة أن الحرب لا طائل تحتها وألا جدوى من ورائها؟

على أن الأزمة القصيرة الأجل في مجال الأمن لا تتناسب مع الاتجاه الطويل الأجل للتغير الاقتصادي، وأن التكامل المتزايد في السوق لا يستبعد إمكانية اندلاع صراعات عسكرية عابرة أو زائلة. ويرى كيمو (Kamo) - على سبيل المثال - أن الحرب العالمية الأولى لم تنشب إلا عندما صارت دول أوربا الغربية شديدة الاعتماد على بعضها بعضاً في اقتصاداتها (Kamo, 1990).

والأكثر من ذلك أن نجد عدم توسع الاقتصادات الوطنية والسوق العالمية توسعاً مطرداً ببساطة، بل كان لابد من الخضوع لدورات أو أطوار من النمو والركود. وفي فترات الركود تزداد المطالب الداعية إلى فرض الحماية السياسية على الأسواق، وإذا استجابت حكومات كثيرة لنداءات قاسية من هذا القبيل فقد يترجَم التنافس في السوق إلى مواجهة سياسية. وإذا لم يتبع النمو الاقتصادي أي نمط خطي فلا طائل من افتراض التطور التدريجي للمجتمع الدولي.

إن القضية هنا ليست بقاء النظم الدولية بلا تغيير، فذلك خطأ نموذجي عند الواقعيين إذا افترضوا ذلك، وإنما تكمن المشكلة في عدم "تطور" هذه النظم أو عدم تقدمها كما يحدث في عمليات التطور التدريجي أو حالاته. قد تنشأ نظم دولية ثم تنهار، وقد تنبعث مرة أخرى من الرماد. وهنا يكون من الضروري التركيز على النظم، بمعنى صيغة الجمع، وتغيراتها، لسبب واحد هو بالضبط عدم وجود أي ضمان بحدوث تطور تدريجي.

الحروب الكبرى وتصميمات النظام الدولي

ما النظم التي سادت في التاريخ إذاً؟ متى ظهرت وأين؟ وكيف انهارت؟ نتيجة للجدل الطويل بين الواقعيين والليبراليين، تعرض بعض الدراسات القليلة - بالنقاش - لأصول نظم بعينها والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بسببها. كانت هذه النظم تتسم بالتطور التدريجي وبالشمول، كما كانت الحال بالنسبة إلى أنصار النزعة المؤسساتية القانونية، أو تتميز بفرط تركيزها على المؤسسات الدولية كما في حالة أنصار النزعة المؤسساتية الليبرالية الذين ظهروا في وقت أحدث. إن نظرة فاحصة على التاريخ - من دون الاستعانة بالدراسات السابقة في هذا الموضوع - قد توضح بعض الأمور.

يشير التاريخ إلى أن النظم الدولية تسمى عموماً باسم القوى العظمى أو باسم الحروب الكبيرة. وقد كانت النظم العظمى السابقة هي السلام الروماني (Pax Romana) أو السلام البريطاني (Pax Britannica) أو

السلام الأمريكي (Pax Americana). وفي حالة النظم التي تلت الحروب العظمى كان هناك سلام وستفاليا، أو تسوية فيينا، أو نظام فرساي. أما ما يتعلق بحالات السلام الأولى، فكان السلام الروماني (Pax Romana) فقط هو الذي يشير إلى إمبراطورية صريحة، بينما ركز النوعان الآخران للسلام على جانب الهيمنة، إن لم يكن الجانب الإمبريالي، من نظام دولي معين. وربما تكون فترة مئتي العام الماضية قد شهدت هيمنة إنجليزية - أمريكية، ولكن ذلك المفهوم أوسع من أن يتأهل كشكل من أشكال النظام الدولي.

أما التسويات السلمية التي تسمى باسم الحروب العظمى فهي أقوى في جوهرها، ومن أسباب ذلك عدم وقوع الحروب الكبرى إلا نادراً، ولا تعرّف الحروب الكبرى هنا على أساس حجمها أو نطاقها فحسب وإنما أيضاً على أساس الخسائر المتصورة الناجمة عنها، على النحو الذي يعني انتهاء حقبة معينة. بل إن عدد الحروب الكبرى التي تنضوي تحت هذه الفئة - حتى في التاريخ الأوربي - قليل جداً: مثل حرب الثلاثين عاماً، والحرب النابليونية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، وربما الحرب الباردة، وهي حرب لم تنته بأي معارك فاصلة، ولكنها حملت في ثناياها برغم ذلك احتمالات الإبادة الشاملة. ومن الحروب المرشحة لهذه القائمة حرب السنوات السبع في القرن الثامن عشر وحرب القرم، غير أن كلتا الحربين كانت أقل نطاقاً بكثير من الحروب الأخرى.

تعقب كل حرب من هذه الحروب الكبرى تسوية على نطاق كبير. وكأن الأمر يسير هكذا: تتشكل النظم بعد اندلاع الحروب الكبرى، لكي

تحل محلها نظم أخرى تزول في أعقاب حروب كبرى. فبعد حرب الثلاثين عاماً جاء سلام وستفاليا، وجاء مؤتمر فيينا عقب الحروب النابليونية، وبعد الحرب العالمية الأولى جاء نظام فرساي، وانتهت الحرب العالمية الثانية بأكبر عدد من مؤتمرات القمة، لاتزال تحفظها الذاكرة كلها بوصفها تخطيطاً تفصيلياً لعالمنا الحاضر. والاستثناء الوحيد للقاعدة هو الحرب الباردة التي انتهت بعدد كبير من مؤتمرات القمة ولكنها لم تترك إلا تراثاً ضئيلاً فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية الجديدة أو النظام.

وإذا كانت النظم قد ظهرت بعد الحروب الكبرى فلماذا حدث ذلك؟ تعدّ الحروب الكبرى استثناء، بمعنى أن الدمار الكاسح والتكاليف غير المقبولة للحرب أمور تتحدى صميم شرعية الأوضاع السياسية السابقة التي سمحت بنشوب الحرب وتطعن فيها. لقد انتهت معظم الحروب الصغرى بمحاولات لتسوية المكاسب والخسائر، وبقي دور الحرب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية بدون تحديات. ولقد صارت العهود التي أعقبت الحروب الكبرى مختلفة جداً، حيث أصبحت الحروب فجأة "أمراً كريهاً وسيئاً"، وتداولت بلا انتهاء المناقشات حول أسباب هذه الكارثة. وتزامن ذلك كله مع المخططات البديلة للمجتمع الدولي لتحاشي الحروب في المستقبل (Fujiwara, 1998).

وهكذا فإن جميع التسويات التي جاءت في أعقاب الحروب الكبرى لم تتحدَّ فقط الدولة ولكنها تحدَّت أيضاً النظام الذي كان هوَ البادئ بشن الحرب. وبعد حرب الثلاثين عاماً باءت المحاولة غير المجدية التي استهدفت الموافقة على إقامة نظام مسيحي عادل بالإخفاق. وقام مؤتمر

فيينا بتصميم إجراءات احترازية من أجل تجنب اندلاع ثورة أخرى، واتفق الملوك على أن السلام أفضل من المقصلة. كما أن كلتا الحربين العالميتين الأولى والثانية تسببت في وضع أكثر الخطط طموحاً ووعياً من أجل إعادة هيكلة السياسة العالمية.

والقضية الحاسمة هنا هي أن كل القوى الكبرى في أثناء فترة إعادة الهيكلة والإعمار بعد الحروب، اتفقت على أن وجود نظام دولي أمر ضروري، وأن عليها التعاون لتحقيق هذا الهدف. إن من الطبيعة الجوهرية للقوى الكبرى أن تتقصى مصالحها الذاتية، فإذا تم التوصل إلى نوع من الاتفاقات المتبادلة، فإن ذلك يمثل - عادة - حفاظاً على الوضع الراهن. ولكن في نهاية الحروب العظمى اتفقت القوى الكبرى ووافقت على الإصلاح. وحتى أكثر السياسيين تشدداً مثل الفيكونت كاسيلراي (Viscount Castlereagh)* في مؤتمر فيينا أو جورج كليمنصو (Georges Clemenceau)** في مؤتمر باريس للسلام لم يسعهما إلا الاتفاق على أن هذه الفترة لم تكن هي الفترة التي يجب فيها الحصول على نصيب الأسد.

انبثق التأييد الجماعي والتعاون المتفق عليه من إجماع الآراء على ضرورة عدم تكرار الحرب، وعلى أن الحرب لم تعد وسيلة موثوقاً بها -

* الفيكونت كاسيلراي اسمه الأصلي روبرت ستيوارت (Robert Stewart) 1769 ـ 1812، سياسي بريطاني تولى منصب وزير خارجية بريطانيا العظمى 1812 ـ 1822، كما سبق له أن تولى وزارة الحربية البريطانية في الفترة 1805 ـ 1809، لعب دوراً أساسياً في مؤتمر فيينا 1814 ـ 1815.

** جورج كليمنصو 1841 ـ 1929 سياسي فرنسي، تولى رئاسة وزراء فرنسا فترتين، الأولى 1906 ـ 1909، والثانية 1917 ـ 1920، قاد فرنسا إلى النصر في الحرب العالمية الأولى، وتفاوض عن فرنسا في التوصل إلى معاهدة فرساي عام 1919.

على الأقل في الوقت الحاضر - لتنفيذ السياسة الخارجية . وقد تضمنت سائر التسويات التي أعقبت الحروب بعض القيود على مسار الحرب ؛ وكان حجر الزاوية في وستفاليا التخلي عن الحروب الدينية . كان الملوك والأمراء الذين احتشدوا في فيينا قد اتفقوا على أنهم ما لم يسيطروا على توقهم إلى الحرب ورغبتهم في الانتصار فإن ثورة أخرى قد تندلع وتقطع فيها رؤوسهم . ولم تكن عصبة الأمم ولا هيئة الأمم المتحدة لتنبثقا لولا تفجر الحربين العالميتين .

وتذهب هذه المحاضرة إلى أن الحروب الكبرى تؤدي إلى اتفاق نادر بين القوى العظمى على تشييد النظم الدولية . أما نقيض هذا الرأي فهو أن غياب أي حروب كبرى قد يؤدي إلى سياسة الوضع الراهن ، أي الحفاظ على الأحوال السابقة من الأمور بدلاً من بناء مؤسسات جديدة . وفي مرحلة الوضع الراهن ربما تكون المؤسسات أو الاتفاقات أو الأعراف التي كان يفترض أن تلازم نهاية الحرب السابقة ، نافذة في سياقات جديدة تماماً وتوزيعات متباينة للقوى ؛ مما يزيد من الفجوة بين نظام مفترض وبين الحقيقة الواقعة ، ويخلق طريقاً نحو حالة جديدة من الفوضى .

ولو صحت هذه الملاحظة لكانت أنماط النظام والفوضى على الأرجح دورية وليست خطية أو متدرجة . وعلى عكس التطور التدريجي من حالة فوضى إلى حالة من النظام المتكامل والعقلاني ، قد يكون هناك طور من النظام والفوضى يعقب طوراً من الحروب الكبرى ؛ والمعنى المتضمن هنا هو : أن أي نظام في العلاقات الدولية لا يشترط أن يدوم .

أشكال النظم الدولية المتنوعة

ناقش جون إيكنبري (John Ikenberry) في دراسة مهمة له فترة إعادة هيكلة النظام بعد الحروب العالمية الكبرى (Ikenberry, 2001). وفي هذه الدراسة ركز إيكنبري على الآراء التي ذكرناها سابقاً، غير أنه استعرض تفسيرات متباينة.

وفيما يتعلق بنقاط التشابه يناقش إيكنبري مسألة بناء النظم الدولية خلافاً لتطورها التدريجي. والأكثر من ذلك أنه يركز على النظم الشاملة والتغير، مقارنة بالمؤسسات السياسية في مجالات القضايا الأكثر تحديداً. ويذهب إيكنبري إلى أن الفترة التي أعقبت الحروب العالمية الكبرى هي الفترة الحرجة من التصميم المؤسسي لنظام عالمي جديد.

يعكس إيكنبري الآراء السابقة التي وردت في هذه المحاضرة - حتى هذه النقطة - ابتداءً بانتقاء الحروب الكبرى (حرب الثلاثين عاماً والحرب النابليونية والحربين العالميتين الأولى والثانية) وانتهاء بالتسويات التي تعاقبت بوصفها بدايات حرجة لإعادة هيكلة النظم الدولية.

غير أن الرأي المطروح في هذه المحاضرة يختلف عن رأي إيكنبري من حيث أهمية الفترات التي تلي انتهاء الحروب بحسب ما ورد في تقدير إيكنبري؛ لأن المنتصر في تلك الحرب يقوم بالمبادرة في بناء نظام ما بعد الحرب. ففي بداية دراسته يقول: «ماذا تفعل الدول التي انتصرت لتوها في حروب كبرى مع القوة التي اكتسبتها مؤخراً؟». يعدُّ ذلك السؤال هو القضية المحورية لكتابه. ثم لا يلبث أن يجيب عليه مباشرة بقوله: إن

«الدول التي ارتقت إلى هذا الموقف سعت للتمسك بهذه القوة وجعلها قوة أبدية» (Ikenberry, 2001: xi). ونظام ما بعد الحرب هنا هو التصميم أو المخطط الذي يضعه المنتصر لإدامة قوته. ولكنَّ هناك فرقاً على المستوى الإدراكي والمفهومي الأعمق.

عندما يناقش إيكنبري تباين أنواع النظم الدولية فإنه يميز بين ثلاثة أنواع من تلك النظم: النظام القائم على توازن القوى، والنظام المهيمن، والنظام الدستوري (انظر الجدول 1). وتعدّ فئات إيكنبري مهمة بوصفها محاولات للتمييز بين أنماط النظم الدولية بدلاً من الجدال حول وجودها أو غيابها؛ غير أن هناك بعض المشكلات.

الجدول (1)

أنواع النظم الدولية - إيكنبري

	نظام توازن القوى	نظام الهيمنة	النظام الدستوري
المبدأ التنظيمي	الفوضى	التراكم الهرمي	سيادة القانون
قيود على تركيز القوة	تحالفات ذات توازنات مضادة	لا يوجد	مؤسسات ملزمة
مصدر الاستقرار	توازن القوى	ترجيح القوة	قيود على العودة إلى القوة

المصدر: Ikenberry, 2001: 24

أولاً، لا يمكن عقد مقارنة بين النموذج "الدستوري" والنموذجين الآخرين على المستوى نفسه، أي نموذج "الهيمنة" ونموذج "توازن القوى"؛ إذ يوصف كل من نظامي الهيمنة وتوازن القوى هنا بأنهما يمثلان

توزيعين للقوى، أحدهما توزيع التوازن المتبادل والآخر توزيع الاحتكار. أما النظام الثالث - "الدستوري" - فهو الوحيد الذي لا يعتمد فقط على موارد القوة نظراً إلى مرجعيته إلى المبدأ التنظيمي للنظام المعني. فكيف إذن يرتبط النظام بتوزيع القوة؟، وهل من المرجح أن ينبثق النظام الدستوري من توزع القوة أو من توزع الهيمنة؟ بعبارة أخرى أكثر صراحة: هل سيحتاج ظهور نظام دستوري إلى مهيمن حميد؟

ثمة بنية تحظى بقبول أكبر وهي البنية التي تعزل توزيع القوة وتضعها في فئة متميزة في إطار مبدأ النظام المعني، على أساس أن يكون توزيع القوى هو المحور الأول، والمبدأ التنظيمي هو المحور الثاني. وقد يكون من الأفضل تجنب كلمة "مبدأ" لأنها تحمل معاني مختلفة لكل من الفئات الثلاث؛ والمصطلح المفضل هو "أصول النظام" (The Origins of Order) (انظر الجدول (2)).

الجدول (2)

أنماط النظم في العلاقات الدولية (Fujiwara)

		توزيع القوة	
مركزة		موزعة	
الهيمنة		توازن القوى	
أصول النظم	الإكراه	الإمبراطورية الرومانية إمبراطورية الهابسبورج شرق آسيا، 1949 -	أوربا القرن الثامن عشر الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية
	الوفاق	الدستورية	المجتمع الدولي
		نظام التجارة الدولية 1985 - النظام النقدي الدولي	أوربا في الفترة 1815-1848 أمريكا اللاتينية، 1984 - جنوب شرق آسيا 1971 -

ثانياً، لا يظهر مصطلح "القانون" في العلاقات الدولية - بحسب رأي إيكنبري - إلا مصاحباً "للدستور"، وفي هذا إشارة إلى أن "سيادة القانون" أمر أساسي في المبدأ التنظيمي في ظل أي نظام دستوري. غير أن طبيعة القانون الدولي كانت في كثير من جوانبها تؤدي وظائفها في ظل غياب هيئة دستورية عالمية وماتزال كذلك. ولكن من ناحية أخرى، يتضاءل ميزان القوى ليكون مجرد توازن للتهديدات من دون النظر إلى وجود الأعراف والاتفاقيات الدولية في سياقات تسمح بتوزيع القوة. فكيف إذن يستطيع المرء مناقشة اتفاق أوربا (Concert of Europe) الذي تطور في بداية القرن التاسع عشر في أوربا؟

والأبسط من ذلك أن "النظام" الذي ينشأ من وصف إيكنبري الثلاثي هو نظام يعتمد على قوة الهيمنة الضمنية التي لا يتم فيها فرض السلطة فقط، وإنما يتعين على الدول الأخرى قبولها أيضاً. وهذه صورة ضمنية أخرى من الاستقرار المبني على الهيمنة، حيث تقوم إحدى القوى المهيمنة بالتحقيق والرعاية للصالح العام الذي يعد أساساً لأي نظام دولي. وفي تصوره لنظم ما بعد الحروب تكون الموارد الكبيرة والإرادة والمبادرة التي في حوزة الطرف المنتصر هي العوامل الرئيسية التي تحكم مصير مثل هذه النظم. إن هذه القدرات الضخمة تخلع على النظام هيمنة "دستورية"؛ إذ إن مصدر النظام في التحليل النهائي لايزال هو احتكار القوة بطريقة مهيمنة.

ولكن هل صحيح أن القوى المهيمنة فقط هي القادرة على صنع نظم؟ على العكس، لم يقم المنتصرون أو الغالبون بإملاء معظم هياكل النظم التي نهضت بعد الحروب. ولم تسفر حرب الثلاثين عاماً بوضوح عن بروز

أطراف منتصرة أو غالبة، كبداية. ففي مؤتمر فيينا لعب كليمنس فون مترنيخ (Klemens von Metternich) دوراً حاسماً على الرغم من تضاؤل قوة الهابسبورج النمساويين وثروتهم. وقد رفضت كل من بريطانيا وفرنسا بعناد مبادرات ولسون في باريس برغم اتضاح أن الأمريكيين كانوا يمسكون بكل أوراق اللعب بعد الحرب العالمية الأولى، من حيث توزيع القوة. إن التركيز على المنتصر حصراً لا يخبرنا إلا بالقليل عن هذه التطورات.

وفي ضوء ذلك، نجد أن التركيز الحصري على مبادرة المنتصر لن يقدم تفسيراً من شأنه أن يشرح بنية النظم التي تنشأ في عهود ما بعد الحروب. ويتناسب تصور إيكنبري بشكل جيد مع تلك الحالات التي يتخذ فيها المنتصر الفاتح مبادرة قوية في بناء نظام ما بعد الحرب. والتحليل الذي عرضه إيكنبري حول تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية ممتاز (الفصل السادس)، غير أنه أخفق في تطوير قضيته لتشمل الحروب كافة، وذلك نظراً إلى غياب القوة الفعالة المكافئة للولايات المتحدة الأمريكية.

عقب المناقشة السابقة يمكننا أن نقول: إن المنتصر ليس هو الذي يجعل تسويات ما بعد الحروب ممكنة، بل هو الوفاق بين القوى الكبرى. والحقيقة أن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية كانت حاسمة في عدد من النظم الاقتصادية الدولية؛ ومع ذلك لا ينبغي الإفاضة في ذلك أكثر من اللازم. يولي إيكنبري مبادرة المنتصر اهتماماً كبيراً، ولكنَّ هناك بعداً آخر، هو الإكراه أو الوفاق، وهذا البعد يغيب بشكل واضح عن تصوره. إذ تستطيع الحكومات أن تتفق دون أن تكون لها سلطة مركزية أو هيمنة. وهذا في الواقع هو أساس المجتمع الدولي، ذلك المجتمع المؤلف من أمم ترزح تحت حالة من اللانظام.

النظم العالمية واللا ـ نظم المحلية

تتعامل افتراضات المفكرين الواقعيين بشكل طفيف مع خصائص الدول الفردية. ويقول أصحاب هذه الافتراضات: لا حاجة تدعونا إلى القلق من معرفة من يملك القوة ما دامت المصالح الأمنية للدول الفردية تتحقق بهذا التوزع. وذلك موقف متطرف يتغاضى عن التغير المهم الذي طرأ على الأطراف الفاعلة في الساحة الدولية على مدار القرون الثلاثة الماضية. ففي القرن السابع عشر كان "المجتمع الدولي" عبارة عن مجموعة من الملوك الأوربيين الذين تحدهم وتقلص نفوذهم حقائق الجغرافيا والطبقة. وفي بداية القرن الحادي والعشرين شكلت الدول والأمم غير الغربية الأغلبية العددية في الجمعية العامة لمجلس الأمن الدولي، على حين تستطيع حكومات قليلة تجاهل الأفكار أو المصالح التي يعبر عنها الرأي العام في مجتمعاتها. إن مثل هذا التوسع في المجتمع الدولي - سواء في الجغرافيا أو الطبقة - لا ينبغي تجاهله أو لايجوز عدم إمعان النظر فيه.

ومع ذلك فليس هناك ما يؤكد أن إدراج عدد من الفاعلين الجدد من غير الأوربيين أدى في الواقع إلى إحداث تغيرات مهمة في المسار الفعلي للعلاقات الدولية، والسبب في ذلك هو أن كل الفاعلين الجدد كانوا ذوي قدرات محدودة ولم يندرج أحد منهم في عداد القوى العظمى. صحيح أنه كانت هناك منظمة الأمم المتحدة وجمعيتها العامة. ولكن في هذه الحالة كان مجلس الأمن هو مركز الثقل داخل الأمم المتحدة، وداخل هذا المجلس تسود الولايات المتحدة الأمريكية. كان للعالم غير الغربي أغلبية سواء من حيث عدد السكان والمقاعد، غير أن الأغلبية وحدها لم تترجم إلى قوة أو

نفوذ، كما يدل على ذلك بشكل واضح جداً المصير الذي آل إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ولو كانت الحروب الكبرى وحدها هي التي تؤدي إلى قيام بنى مهمة للنظام الدولي، كما جاء في الجزء السابق، لصار الموقف بالنسبة إلى المجتمعات غير الغربية أسوأ من ذلك. وتعاني النظم المبنية على اتفاقات ما بعد الحروب مشكلتين: الأولى اقتصار الفاعلين على القوى الكبرى التي خاضت الحرب، والثانية ارتباط الوفاق بالفترة التي وضعت فيها الحرب أوزارها. وتعتمل المشكلتان كلتاهما ضد القادمين الجدد أو القوى الناشئة حديثاً في مجال العلاقات الدولية.

اندلعت حروب كثيرة منذ عام 1945، ولكن لم تتفجر أي حرب فاصلة قادرة على أن تفضي إلى اتفاق جديد بين القوى الكبرى. ومعنى هذا أن التغيرات في توزيع القوى منذ عام 1945 - وهي الفترة نفسها التي اقتحمت فيها بعض القوى غير الغربية مجال العلاقات الدولية - لم تتكامل أو تندمج مع النظام الحالي. ورغم أن التسويات التي تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية جاءت مؤيدة لمبدأ حق تقرير المصير الوطني، فإنها لم تتوقع ظهور مجتمعات غير غربية تتمتع بحكومات مستقلة، لم توفر - بالتأكيد - دورها في مسار السياسة الخارجية. كان عدد كبير من الدول العربية والآسيوية قد نال استقلاله منذ ثلاثة عقود أو أكثر، غير أن الإطار الدولي كان قد تجمد عند عام 1945 حين وضعت معظم دول العالم غير الغربي تحت نير الحكم الاستعماري.

إن هذا التناقض الصارخ بين الأمم "المستقرة" بالفعل في أوربا والقادمين الجدد في آسيا أو إفريقيا قد ظهر بوضوح عقب انتهاء الحرب الباردة. فبالنسبة إلى أوربا كان انتهاء الحرب الباردة التوقيتَ الملائم للسعي نحو مستقبل تلقت وعوداً به عام 1945. وكان استقلال الأمم المستعمرة قد وعدت به الدول الإمبريالية قبل أن تضع الحرب أوزارها، كما كانت الدولة المستعمرة قد تلقت كذلك وعوداً بالتعاون الإقليمي. ولقيت الخطط التفصيلية التي وضعت عام 1945 ترحيباً نظراً إلى أنها تتناول مستقبلاً تم تعليقه مؤقتاً بسبب الحرب الباردة.

غير أن عام 1945 كان هو الأقوى صلة بمجريات الأمور في شرق آسيا. فبعد ذلك العام أضحت هناك صين مختلفة تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت اليابان هي القوة الغازية العسكرية، ولم تكن هناك دول في شرق آسيا قد نالت استقلالها، باستثناء تايلاند واليابان. وهكذا لم تكن لهذه الأقطار أصوات مسموعة على الساحة الدولية، ومن ثم لم يقدر للسلام أو النظام أن يحلا في آسيا بمجرد الرجوع إلى عام 1945.

واستناداً إلى ذلك يكون انعدام اتخاذ المبادرات من جانب دول الجنوب بخصوص الشؤون الدولية نتيجة وعاقبة من عواقب تركة الحروب الكبرى وتشكيل النظم. لقد تمَّ صوغ الإطار الرئيسي للنظام الدولي الراهن بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين لم يطرأ عليه إلا تغيير طفيف. وهكذا توجد فجوة كبيرة بين هيكل النظام الذي صيغ عام 1945 والعالم بوضعه الحالي، حيث لم تعد الدول غير الغربية مستقلة فحسب بل غدت أطرافاً فاعلة في السياسة الدولية أيضاً.

ليست هذه الفجوة مجحفة فحسب بل خطرة أيضاً ؛ حيث إن أصول الفوضى ومنابعها في العالم ستكون على الأرجح هي المناطق التي تعاني مثل هذه الفجوات. لقد جعلت التغيرات الدينامية في السياسة والاقتصاد بعض المناطق مثل جنوب آسيا أو شرق آسيا في وضع مضطرب جداً. كما أن عدم وجود تسويات تبرمها في مؤسسات قادرة على دمج هذه المناطق في النظام الدولي واستيعابها، خلق ظرفاً كان قادراً على استبعاد أي إجراءات مؤسساتية أو دبلوماسية لاحتواء الصراعات المحتملة دون اللجوء إلى القوة الصريحة. وهنا يعد التهديد بالحرب - في حين يتطلع العالم إلى تشييد هذا النظام - أمراً واقعياً جداً.

خاتمة

يرسم لنا كل ما سبق صورة قاتمة من النظم العالمية وحالات محلية من الفوضى ؛ وربما ترحب أمم أوربا بإحياء مؤسسات ما بعد عام 1945 ؛ لتحقيق أحلامها الماضية المؤجلة. أما بالنسبة إلى الآسيويين فإن هذه المؤسسات نفسها غير ذات صلة وغير مناسبة ببساطة. ففي أوربا أو "المناطق المستقرة" ربما تنهض بالفعل رابطة من أمم العالم التي يوجد بها شكل من أشكال الحكم يتسم بقدر أكبر من سيادة القانون واحترام المؤسسات، على حين لا يوجد في شرق آسيا أو جنوبها قاعدة عمل مشابهة للحديث عنها.

إن السبب في ذلك - كما ذكرنا من قبل - لا يعود إلى العنف أو "التخلف" لدى سكان العالم غير الغربي، بل إن ما ذكر كان مثالاً آخر

على تغير الأطر الأساسية للعلاقات الدولية بشكل طفيف جداً دون حدوث حروب دموية شاملة على نطاق عالمي . وسواء أتمت هذه التغيرات دون اللجوء إلى الحرب أم لا ، فتلك هي المسألة الصعبة التي سيحسمها المستقبل .

المراجع

Aron, Raymond. *Peace and War: A Theory of International Relations*, trans. Richard Howard and Annette Baker Fox (New York, NY: Doubleday, 1966).

Beitz, Charles. *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York, NY: Columbia University Press, 1977).

Doyle, Michael. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs (part I & II)." *Philosophy and Public Affairs* no. 12 (1983).

Fujiwara, Kiichi. "Between Civil and Inter-State Wars: On the Borderlines between Domestic and International Politics," in Nihon Seiji Gakkai (ed.) *Political Reflections on Civil Wars* (Iwanami Shoten, 2001- in Japanese).

Fujiwara, Kiichi. "World Wars and World Orders: International Politics in the Twentieth Century," in Institute of Social Science (ed.) *The Twentieth Century Global System* vol.1 (Tokyo, Japan: University of Tokyo Press, 1998 - in Japanese).

Fujiwara, Kiichi. "The International Structure of the Cold War in Asia: The Core, the Front, and the Peripheries," in Institute of Social Science, University of Tokyo (eds) *Modern Japanese Society* vol.7 (Tokyo, Japan: University of Tokyo Press, 1992 - in Japanese).

Gulick, Edward V. *Europe's Classical Balance of Power* (New York, NY: Norton, 1967).

Ikenberry, G. John. After Victory: *Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).

Howard, Michael. *War in European History* (New York, NY: Oxford University Press, 1976).

Kamo, Takehiko. *A Vision for International Security* (Tokyo, Japan: Iwanami Shoten - in Japanese).

Krasner. Stephen D. *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton. NJ: Princeton University Press. 1999).

Maier. Charles (ed.) *Changing Boundaries of the Political* (Cambridge. UK: Cambridge University Press. 1987).

Meier. Charles S. "The Two Postwar Eras and the Conditions for Stability in Twentieth-Century Europe." *American Historical Review* no. 86 (April 1981).

Mayall. James. *Nationalism and International Society* (Cambridge. UK: Cambridge University Press. 1990).

Pillar. Paul R. *Negotiating Peace: War Termination as a Bargaining Process* (Princeton. NJ: Princeton University Press. 1983).

Polisensky. J.V. *The Thirty Years War* (Berkeley. CA: University of California Press. 1971).

Ruggie. John. *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization* (London: Routledge. 1998).

Russett. Bruce. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton. NJ: Princeton University Press, 1993).

Schroeder. Paul W. *The Transformation of European Politics*. 1763-1848 (Oxford. UK: Oxford University Press. 1994).

Skinner. Quentin. "The Foundations of Modern Political Thought." *The Age of Reformation* vol.2 (Cambridge. UK: Cambridge University Press. 1978).

Verne. Jules. *Paris in the Twentieth Century*. trans. Richard Howard (Del Ray. 1997).

Waltz. Kenneth N. *Man, the State and War: A Theoretical Analysis* (New York. NY: Columbia University Press, 1959).

— *Theory of International Politics* (New York, NY: McGraw-Hill, 1979).

Wendt. Alexander. *Social Theory of International Politics* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999).

Wells. H.G. *The Shape of Things to Come* (London: Corgi, 1984).

نبـــذة عـــن المحاضـــر

د. كـيـتـشـي فـوجـيـوارا

ولد البروفسور كيتشي فوجيوارا (Kiichi Fujiwara) في طوكيو عام 1956، ونشأ في طوكيو ونيويورك وهونج كونج، وبعد تخرجه في جامعة طوكيو وحصوله على درجة البكالوريوس في القانون عام 1979 التحق ببرنامج دراسات عليا في العلوم السياسية وحصل على درجة الماجستير عام 1981، ثم التحق ببرنامج الدكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة ييل كزميل لهيئة فولبرايت الأمريكية.

تم استدعاؤه إلى جامعة طوكيو وتعيينه عضو هيئة تدريس في معهد العلوم الاجتماعية؛ حيث واصل بحوثه في شؤون جنوب شرق آسيا. كان موضوع أطروحة الدكتوراه الخاصة به: العوامل السياسية التي أسقطت الرئيس الفلبيني ماركوس. وفي ذلك الوقت كانت معظم كتابات البروفسور فوجيوارا معنية بالسياسة المقارنة والنظرية السياسية. ومنذ عام 1987 حتى عام 1991 عمل البروفسور فوجيوارا بالتدريس في جامعة تشيبا (Chiba) ثم عاد إلى طوكيو حيث ظل يدرس بها منذ ذلك الحين. ومع انتهاء الحرب الباردة بدأ يكتب بشكل أكبر عن الشؤون الدولية.

وبالإضافة إلى كتابه حول ذكريات الحرب بعنوان: **تذكر الحرب** (*Remembering the War*) قام بنشر 54 فصلاً في دراسات وبحوث أكاديمية فضلاً عن مقالات علمية، وأسهم بصورة منتظمة في عدد من البرامج الإعلامية، منها آشي (*Ashi*) ويوميوري (*Yomiuri*) والبث العالمي لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC). أشهر أعماله سلسلة من ستة أجزاء بعنوان: **النظام العالمي في القرن العشرين** (*The 20th Century Global System*) الذي يناقش فيه أصل النظام الدولي الحديث وتحوله.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية - العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 . مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 . الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 . منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 . التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 . خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 . الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 . الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36 . قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:

من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم :

المؤسسة :

العنــوان :

ص. ب : المــدينـــة :

الرمز البريدي :

الـدولـة :

هـاتــف : فــاكــس :

البريد الإلكتروني :

بدء الاشتراك : (من العدد : إلى العدد :

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص. ب: 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة. هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.com ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-564-3



